

إفافة العواء

[224] ىءل على ارءافاه. ومن الواضح أن ءشءص المورء المءكور لىس شأن المءقلء. وهذا مىزان المسائل الاصولىة؁ بفلاف ما إذا اسءظهء من الاءلة نجاسة الغسالة مءلا؁ فان هذا الحكم - بعء اسءظهاره من الاءلة - ىنفع المءقلء؁ وهو مىزان المسائل الفقهىة. وعلى هذا ءءءل مسألة الاسءصءاب - ولو على ءقءىءر اخذه من الاخبار - فى المسائل الاصولىة. ولا ىفى أن هذا الكلام ىءل على عءم ءءزامه بكون موضوع علم الاصول ءصوص الاءلة؁ ولكن ىءء على ما افاءه قءس سره ان لازم ما ذكره كون بعض المسائل الفقهىة اءالا فى المسائل الاصولىة؁ من قبىل قاعءة ما ىضمن بصءىءه ىضمن بفاسءه؁ وعكس هذه القاعءة؁ لوضوح ان ءشءص مءارىءهما لىس وظىفة للعامى؁ بل ىنءقضى بكل حكم شرعى مءعلق بالموضوعاء ءلى لا ىكون ءشءص مصادىقها الا وظىفة للمءءهء؁ من قبىل الصلاة والغناء والوطن؁ وامءال ذلك؁ مما لا ىصى ءنأمل (100). واوئق كلام فى المقام أن ىقال: كل قاعءة اسست لملاحظة الاحكام الواقعىة الاولى - سواء كانت من الطرق إلىها؁ أو من الاحكام المءعلقة بالشء؁ من ءون ملاحظة الكشف عن الواقع - ءسمى قاعءة اصولىة؁ (101) وسواء [(100) لا ىفى أن ما ذكره - ءام ظله من الامءلة - وإن لم ىنفع العلم بها المءقلء قبل العلم بموضعها؁ لكن بعء العلم بموضعها ىنفعه من ءون ءاجة الى المءءهء؁ بفلاف مسائل الاصول؁ فانه لا ىنفعه العلم بها؁ ءءى بعء العلم بموضعها ومءمولها؁ مءلا لو علم المءقلء معنى قول المءءهء: (ءبر الواحد ءة) بان علم معنى ءبر الواحد؁ وعلم معنى ءىءه؁ لا ىنفعه فى مقام العمل؁ بل وإن قال المءءهء له إن الواحد الذى قلت لك أنه ءة؁ هذا ءبر الخاص؁ مع ذلك لا ىنفعه؁ بفلاف المسائل الفقهىة؁ فانه - بعء العلم بالموضوع والمءمول وءشءصها - لا ىءءاج الى المءءهء فى العمل. (101) قء مر الاشكال فى عءم ءمامىة ذلك الفارق اىضا؁ لاءءقاضه (عكسا) بمقءمة الواءب على ءقءىءر؁ و (طءءا) بقاعءة ما لا ىضمن على ءقءىءر؁ ءراجع.